Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of women's empowerment (economically and educationally) on income distribution in Iraq for the period (1995-2020)

Zahraa Khalil Ali*, Mufeed D.Y. Almula-Dhanoon
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
Women's Empowerment, income distribution, development.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 11 Dec. 2022
Accepted 23 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Zahraa Khalil Ali
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: The study aimed to analyze the impact of women's empowerment on income distribution in Iraq, assuming that there is an important influence relationship between women's empowerment (economically and educationally) and income distribution. Income distribution, represented by the Gini coefficient, has been regressed on women's empowerment indicators. ARDL model was used to estimate the effect of women's empowerment on income distribution. The estimated models took into account the effect of the per capita gross domestic product, and the square of gross domestic product, to show the possibility of a non-linear relationship between economic development and income distribution. The results revealed that the economic and educational empowerment of women in Iraq has an important distributive effect. With more empowerment, Gini coefficient decreases (i.e., improves income distribution). The results showed that per capita GDP and its square Emphasizes the non-linear relationship between economic development and income distribution. This result is consistent with the Kuznets hypothesis, which confirms that economic development leads to an increase income inequality in its early stages, while inequality tends to decrease in the advanced stages, and that the relationship takes the form of an inverted letter (U).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

أثر تمكين المرأة (اقتصادياً وتعليمياً) على توزيع الدخل في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢٠)

زهراء خليل علي **مفيد ذنون يونس الملا ذنون**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تمكين المرأة على توزيع لدخل في العراق بافتراض وجود علاقة تأثير مهمة بين تمكين المرأة (اقتصادياً وتعليمياً) وتوزيع الدخل فيه. ولقياس تأثير تمكين المرأة في العراق على توزيع الدخل فقد تم اجراء انحدار توزيع الدخل المتمثل بمعامل جيني على متغيرات تمكين المرأة. تم استخدام نموذج ARDL لتقدير تأثير تمكين المرأة على توزيع الدخل، وقد أخذت النماذج المقدرة بالاعتبار تأثير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومربع الناتج المحلي الاجمالي لبيان امكانية أن تكون العلاقة غير خطية بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل. كشفت النتائج أن للتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة في العراق تأثير توزيعي مهم، فمع المزيد من التمكين يتراجع معامل جيني (أي يتحسن توزيع الدخل). أثبتت نتائج تأثير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومربعه وجود علاقة غير خطية بين التنمية الاقتصادية وطريقة توزيعه. هذه النتيجة متوافقة مع فرضية كوزنتس التي تؤكد ان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة تفاوت توزيع الدخل في مراحلها الأولى، بينما يميل التفاوت للانخفاض في مراحله المتقدمة، وإن العلاقة تأخذ شكل مقلوب حرف (U).

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، توزيع الدخل، التنمية.

المقدمة

في أيلول عام 2015 تم الإجماع أممياً على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 المتكونة من سبعة عشر هدفاً، لخلق عالم يمتاز بالأمان والازدهار والعدالة الاجتماعية، وإن هذا الإجماع تزامن مع خوض العراق للحرب ضد الجماعات الإرهابية التي استولت على ثلث العراق، فنلاحظ من الإحصاءات والبيانات المتوفرة إن أكثر من خمسة ملايين شخص نزح من محافظته بسبب داعش وقدرت إحصائيات النازحين حسب النوع الاجتماعي بأن نسبة الإناث كانت 48.9% وإن 51.1% للذكور، وإن أكثر من تضرر في هذه الأحداث هم الأطفال والنساء إذ يحتاجون إلى مساعدة نفسية ومعنوية ومادية تعويضاً عما قاسوه وعانوه من ظروف استثنائية في مجتمع النازحين وسكان الريف، إذ حصلوا على جودة متدنية من الرعاية الصحية والتعليمية، وعانت النساء من انعدام الأمن وقلة فرص العمل وبالتالي قلة الدخل وزيادة الفقر. ومع كل هذه الظروف تبنى العراق هذه الأهداف وجعلها أولوية لتحقيقها ودمجها مع خطته الوطنية (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٩: ٦). وكان شعار رؤية المرأة العراقية لعام 2030 هي "امرأة ممكنة واعية بحقوقها وفاعلة في المجتمع قادرة على أداء دور تنموي تشاركي مستدام في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠: ٤٩). تناول البحث أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري أما المبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: توزيع الدخل يعد من المتغيرات الأكثر أهمية في نقاشات الاقتصاديين والسياسيين كونه يؤثر على المستوى المعيشي كما أن له انعكاسات اجتماعية سلبية، وتأثيرات على السلم المجتمعي. واحدة من أهم الشرائح الاجتماعية التي تتأثر بشكل توزيع الدخل هم الاناث وخاصة في الأسر التي تقودها النساء. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في تشخيص حالة تمكين المرأة في العراق وكيفية انعكاسه على توزيع الدخل.

ثانياً. أهمية البحث: يتزايد الاهتمام العالمي بقضية تمكين المرأة وبالأخص في البلدان النامية ومنها العراق ولكن الكثير من الدول تسير بخطى متثاقلة ومتفاوتة نحو تحقيق التمكين والمساواة بين الجنسين. وفي العراق شهدت العقود الأربعة الاخيرة احداث سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة كان لها تداعيات سلبية على حصة النساء من التعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي، كلها عوامل أسهمت كثيرا في تراجع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في الاجابة عن السؤال عن أهمية اعتماد سياسات في صالح تمكين المرأة على توزيع الدخل في العراق؟

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع تمكين المرأة في العراق، بناحيتيه التعليمية والاقتصادية، وانعكاساتهُ على توزيع الدخل، بهدف التوصل إلى خلاصات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه تمكين المرأة في توزيع الدخل، ومن ثم بناء السياسات الملائمة لتخفيف سوء توزيع الدخل من خلال دعم المرأة.

رابعا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود تأثير مهم لتمكين المرأة الاقتصادي والتعليمي بتقليل التفاوت في توزيع الدخل في العراق.

خامسا: منهجيه البحث: اعتمد البحث المنهج الاستقرائي المستند إلى أسلوب التحليل الكمي، من خلال دراسة تمكين المرأة في العراق للتوصل إلى نتائج عامة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه تمكين المرأة في الحد من التفاوت في توزيع الدخل فيها، باستخدام نموذج ARDL في التقدير الاحصائي للعلاقة بين تمكين المرأة (الاقتصادي والتعليمي) وتوزيع الدخل.

سادسا: حدود البحث: يتضمن نطاق الدراسة المكاني العراق وهو من (اقتصاديات الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض أما النطاق الزماني فكانت المدة المختارة هي من 1995 الى 2020.

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً. ملامح تمكين المرأة في العراق: في تاريخ العراق الحديث نجد حروب وحصار واحتلال وحكومة غير كفؤة أدت إلى خسارة ثلث العراق على يد إرهابيي داعش، وتعد هذه الظروف القاسية تحديات داهمت البنى التحتية للبلد ودمرتها، ولقد تم استغلال موارده ومؤسساته، مما أدى إلى جعله بلدا يعاني شعبه من الفقر والعنف وانعدام الأمن والاستقرار والسلام المجتمعي وزيادة الفساد والبطالة وضعف النمو الاقتصادي. ومع أن العراق يمتلك من الثروات والموارد البشرية والمادية والثقافية ما يجعل شعبه يعيش في رفاه وازدهار إلا أن سوء الحكم والأطماع الخارجية أدت إلى تفاقم الأوضاع داخل البلد كالطائفية المذهبية والانقسامات السياسية والتخلف الثقافي وبالنتيجة أدى ذلك إلى تزعزع الاقتصاد الكلي وانخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية. فلو نظرنا لقضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وقضية التفاوت في توزيع الدخل فهي من أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر التي ممكن أن تساعد العراق على النهوض من جديد،

إذ إن علاج التفاوت في توزيع الدخل يعتبر اهم مطلب حالياً بسبب الطبقية المنتشرة في المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية، أما تمكين المرأة في العراق فهي تعاني حالياً من فجوة كبيرة سواء في المجتمع الحضري أو المجتمع الريفي في جميع جوانب الحياة، في حين كانت المرأة العراقية لها حقوقها وحريتها مقارنة مع نساء الشرق الأوسط في الستينات وسبعينات من القرن الماضي، ويجدر الإشارة بأن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف العاشر هو الحد من عدم المساواة.

وهناك تحديات تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية في العراق منها:

- **طبيعة الاقتصاد في العراق**: يمتاز العراق باقتصاد ريعي مرتبط بأسعار النفط يعجز عن توفير فرص عمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر وإن القطاعات الأخرى التي تستوعب العمالة في البلد أصبحت تابعة لقدرة القطاع النفطي في توفير احتياجاتها المالية الفائضة عن حاجته، فضلا عن أن القطاع النفطي يشكل حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل 90% من صادرات البلد، لكنه يمثل 3% من القوة العاملة فقط. وينعكس ذلك على الهدف الخامس في صعوبة دمج النساء والفقراء في القوى العاملة (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٩، ٢٦).

١. **الفساد:** يعد الفساد الإداري والمالي من نتائج ضعف الدولة والضعف المؤسساتي فيها حيث احتل العراق المركز 168 من بين 180 دولة شملها مؤشر الشفافية العالمية (مؤشر مدركات الفساد) لعام 2018 حيث حقق 18 درجة في المقياس الذي يضم 100 درجة (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨: ٣٠)، وإن الفساد ينعكس على عدم المساواة في الدخل بشكل سلبي لما له من آثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد ككل.

٢. الضعف المؤسسي في الدولة: بعد الاحتلال عام 2003 نجد أن المؤسسات اتجهت إلى اللامركزية في عملها بسبب الارتباك بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية للمحافظة وصعوبة التنسيق بينهما فضلا عن الارتباك الموجود بين مؤسسات الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٩، ٢٧-٢٨).

٣. الوضع الأمني وعدم استقرار البلد، عجز الموازنة الاتحادية، مشكلة إعادة إعمار المحافظات المحررة من تنظيم داعش، ضعف مشاركة المرأة وإدماجها في المجتمع، فضلا عن المشكلات البيئية التي أصبحت من أهم المشكلات في السنوات الخمس الأخيرة كمشكلة المياه وندرتها والتصحر والتلوث، جميع هذه العوامل تترجم كمعوقات تؤثر على مسار العراق في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة وخصوصاً الهدف الخامس والعاشر (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٩: ٢٧).

فعلى مستوى حكومة العراق، نلاحظ بأن الحكومات السابقة قبل عام 2014 أسست وزارة خاصة بالمرأة وشؤونها. لكن منذ عام 2014 لم تضم الحكومة أي حقيبة وزراية خاصة بالمرأة، وفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء تم إحلال دائرة المرأة ثم تم تكوين لجنة ممثلة للمرأة في كل وزارة من وزارات البلد وقطاعاته، وأيضا تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة لكن هذه اللجان والوحدات لا تقوم بالعمل اللازم لزيادة فرص تمكين المرأة في العمل والسياسة والمجتمع، وبالرغم من محاولة المنظمات الغير حكومية لمساعدة هذه اللجان إلا أنها تبقى نتائجها غير واضحة (وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠١٩: ٢٩).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

أما تصنيف العراق على المستوى العالمي من ناحية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نجد بأن ترتيبه (154) من اصل (156) دولة لعام 2021 في تقرير الفجوة الجندرية الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي، وإن تقرير الفجوة الجندرية بدأ إصداره من عام 2006 ويعد كأساس لمعرفة حجم الفرق بين الجنسين ومتابعة تطور إغلاق الفجوة أو اتساعها بمرور الوقت في بلدان العالم، وان مقياس المؤشر يتراوح من 0 (تفاوت تام) إلى 1 (تكافؤ تام)، وأول مرة تم إدخال العراق في هذا التقرير كان عام 2018 حيث كان تسلسله (147) من أصل (149) دولة على المستوى العالم، وإن حجم الفجوة بين الجنسين كانت 0.551 كما موضح في الجدول رقم (١)، وهذا التقرير يستخدم أربعة أبعاد لقياس الفجوة بين الجنسين وهي: المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل التعليمي، الصحة والبقاء، والتمكين السياسي، ولابد من الإشارة إلى أن التقرير لم يصدر سنة 2019 بسبب جائحة كرونا، وإن التقرير لم يضم العراق في عام 2022، لأن من شروط انضمام أي دولة هو تقديمها تقرير مفصل يحتوي على ما لا يقل عن 12 مؤشر اقتصادي من أصل 14 وهذا ما لم يحدث بالنسبة للعراق. لذلك استخدمت في هذه الرسالة النتائج الخاصة بتقرير عام 2021 لملاحظة التطور في الفجوات بين الجنسين على صعيد المؤشرات الأربعة.

(World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2022, 2021, 2020, 2018).

الجدول (١): تسلسل العراق في تقارير الفجوة الجندرية للأعوام (2018، 2020، 2021)

السنوات	المشاركة الاقتصادية والفرص	التحصيل العلمي	الصحة والبقاء	التمكين السياسي	مجموع البلدان حجم الفجوة
2018	تسلسل 149 0.264	تسلسل 136 0.829	تسلسل 76 0.975	تسلسل 90 0.135	مجموع البلدان 149 تسلسل العراق 147 0.551
2020	تسلسل 153 0.227	تسلسل 144 0.812	تسلسل 76 0.975	تسلسل 118 0.105	مجموع البلدان 153 تسلسل العراق 152 0.530
2021	تسلسل 155 0.228	تسلسل 145 0,807	تسلسل 96 0.968	تسلسل 109 0.136	مجموع البلدان 156 تسلسل العراق 154 0.228

الجدول من إعداد الباحثين المصدر / من منتدى الاقتصاد العالمي / تقارير الفجوة الجندرية لعام 2018، 2020، 2021، 2022

ونلاحظ من الجدول رقم (١) بأن أكبر فجوة بين الجنسين في العراق عام 2021 هي في التمكين السياسي ثم تليها فجوة المشاركة الاقتصادية والفرص أما الفجوة الصحية والتعليمية فنجد بأنها قريبة من الواحد الصحيح أي هناك تحسن في هذين المجالين.

وعلى الصعيد المحلي نجد بأن ملامح تمكين المرأة في العراق تواجه تحديات كبيرة منها اجتماعية وثقافية وسياسية وتحديات أخرى، فبالرغم من أن الدستور العراقي عام 2005 كفل المساواة بين الجنسين ولغى التمييز بينهما في التعليم والحصول على الخدمات الصحية وفي المشاركة في العمل،

فضلا عن الاتفاقيات التي وقعها العراق ابتداءً من اتفاقية سيداو عام 1986 ثم العمل على منهاج بكين الذي ضم 12 محورا يخص المرأة عام 1995 انتهاءً بالتعديلات التي حصلت في القانون العراقي بخصوص حقوق الإنسان والمرأة بين عامي 2010-2016 مثل رفع تحفظات جمهورية العراق على بعض احكام اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص حصول المرأة على جنسيتها أو تغييرها أو توريثها لأبنائها بغض النظر عن جنسية الزوج عام 2011، والمصادقة على قانون محو الأمية عام 2011، قانون مكافحة الإتجار بالبشر 2012، تعديل قانون الرعاية الاجتماعية 2013، قانون الحماية الاجتماعية 2013، تشكيل محكمة خاصة للتدقيق في قضايا العنف الأسري عام 2015 (وزارة التخطيط، أوضاع النساء في العراق وأجندة التنمية المستدامة، ٢٠٢٠: ٣٥). وبالرغم من هذه الاتفاقيات والقوانين لكن على أرض الواقع هناك محددات ثقافية كالعادات والتقاليد في المجتمع العراقي لا يمكن تخطيها، إذ تعد من القيود الرئيسية لعدم تمكين المرأة، فبالرغم من أن المجتمع العراقي يعد مجتمع مدني مثقف إلا أن الظروف القاسية التي مر بها العراق في ثلاثة العقود الأخيرة وتأثيرها على المؤسسات والبنى التحتية للبلد والتغيير الديموغرافي بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والنزوح من محافظة إلى أخرى، وفقدان الأمن والاستقرار جعلت المجتمع متحفظ على حركة المرأة وغير مشجع لعملها وتوليها لمناصب قيادية فمثلاً من بين كل عشر نساء هناك امرأة واحدة ممكن أن تشترك بنقابة أو جمعية أو نشاط مجتمعي؛ أيضاً نتج عن هذه الظروف تمييز في مشاركتها في القوى العاملة وعدم وعيها في دورها الفعال في التنمية والاقتصاد، وبالرغم من تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم في جميع المراحل الدراسية، إلا أن المرحلة الإعدادية شهدت انخفاضا بالتحاق الإناث بالمدارس مقارنة بالذكور بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية وبعد مسافة المدارس وخصوصاً في الريف، فضلا عن صعوبة الوصول إلى الموارد الاقتصادية فلا يحق لها بتملك الأرض أو المطالبة بميراثها وخصوصا بالمناطق الريفية، وزيادة العنف ضد المرأة لعدم وجود قوانين رادعة للعنف الأسري الذي ممكن أن تتعرض له من عائلتها خصوصا مع انتشار قانون العشائر في العراق، أما سياسيا فنجد تراجع في تمكين المرأة ففي عام 2004 كان هناك ست وزيرات أما اليوم فهناك وزيرة واحدة، مجتمعيا نجد زيادة الأرامل بسبب الحرب على التنظيم وزيادة الزواج المبكر بالرغم من أن القانون العراقي قد حدد سن الزواج وبسبب قلة الوعي والتفكك الأسري والمجتمعي زاد عدد المطلقات وازدياد الفقر في الأسر التي ترأسها النساء خصوصا في المناطق المحررة وفي المخيمات (وزارة التخطيط، اوضاع النساء في العراق وأجندة التنمية المستدامة، ٢٠٢٠: ٤١-٤٢).

وللمجتمع العراقي خصوصية فهو مجتمع يضم الحضر والريف وأديان ومذاهب وقوميات وأقليات مختلفة، وقد تتشابه العادات والتقاليد في أغلب المناطق سواء الحضرية والريفية لكن في الريف والأقليات تعد السلطة الذكورية والتشدد هي السائدة بشكل عام، من ناحية عمل المرأة وتعليمها وبالإضافة الى عملها داخل المنزل (بأعمال الرعاية أو أعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر)، وإن تمكين المرأة يكون باستغلال الموارد البشرية بشكل كامل فيجب أن نُمّكن المرأة الريفية التي كانت ولاتزال تقوم بواجباتها الإنتاجية والإنجابية فضلا عن الأعمال غير مدفوعة الأجر في الزراعة، ولا يكون التركيز على تمكين النساء في الحضر فقط، فبحسب تقديرات مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة لعام 2020، نجد أن نسبة سكان العراق بلغت (40,150174) مليون نسمة، وإن نسبة النساء بشكل عام في العراق (18,862,929) مليون نسمة، ونسبة النساء

في الحضر (13,189,679) مليون نسمة (69.9%) بينما في المناطق الريفية فنسبة النساء (5,673,250) مليون نسمة (30.1%)، أي أن النساء الريفيات يمثلن ثلث نساء العراق (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة، ٢٠٢٠)، فبالتالي ضرورة وضع خطط لتمكينهن.

ثانياً. ملامح التمكين الاقتصادي: يعد الاقتصاد هو المحرك الأساسي تجاه تطور المجتمعات ونموها، لكن طبيعة اقتصاد العراق الريعية جعلت فرص العمل أمام المرأة قليلة ومحدودة، فبحسب بيانات مسح رصد وتقويم الفقر لعام (2017-2018) تظهر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (13.9%) بينما نسبة الذكور (72.3%) في الحضر، أما نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الريف فهي (8.6%) ونسبة الذكور (74.1%)، وبلغت نسبة البطالة في الحضر للإناث (32.3%) بينما في الريف بلغت نسبتهن (24.5%) ونسبة بطالة الذكور في الحضر (10.5%) وفي الريف (11.9%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق، ٢٠١٩، ١٦)، ونلاحظ التفاوت الكبير في نسب العمل بين الذكور والإناث، ونجد نسبة البطالة لدى الإناث ضعف نسبتها لدى الذكور. وإن نتيجة الظروف السياسية القاسية وزيادة وفيات الذكور بسبب الحروب وأعمال التحرير والهجرة والنزوح، أصبحت العديد من النساء ربات أسر ترأسن عائلاتهن واضطررن للعمل وكسب دخل مالي من أجل العيش، وبحسب مسح رصد وتقييم الفقر في العراق لسنة 2018/2017 فإن نسبة النساء المعيلات لأسرهن في الريف (8.6%) وفي الحضر (10.3%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واقع المرأة الريفية في العراق، ٢٠١٩، ٨).

وغالباً ما تكون النساء هي من أكثر الفئات فقراً، إذ أثر النزوح بشكل كبير على الواقع الاقتصادي للنساء، فبحسب البيانات الآتية في عام 2016:

١. بلغ عدد النساء العاملات (4.1%) مقابل (64.5%) للذكور.
٢. بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنازحات (٦,٤٪) مقابل (75.2%) للذكور.
٣. بلغ معدل البطالة للنازحات بعمر (١٥سنة) (35.9%) مقابل (14.2%) للذكور.
٤. كانت نسبة النازحات بعمر (١٥-٢٩) اللاتي خارج القوى العاملة (94.5%).
٥. أما بالنسبة لتعليم النازحات عام ٢٠١٦ كان كالآتي:
٦. معدل التحاق النازحات بالمرحلة الابتدائية (68.4%) مقابل (71.7%) للذكور.
٧. معدل التحاق النازحات بالمرحلة المتوسطة (29%) مقال (35.2%) للذكور.
٨. معدل التحاق النازحات بالمرحلة الإعدادية (16.7%) مقابل (11.9%) للذكور.
٩. إن معدلات الفقر ارتفعت بشكل كبير في العراق من (19%) عام 2014 إلى (41%) عام 2017، بسبب النزوح والحرب على داعش والحالة الاقتصادية المتدهورة وظهور الفقراء الجدد (النازحين) (حسين، ٢٠٢١: ٤-٥).

أما بالنسبة لرائدات الأعمال وللنساء اللاتي يمتلكن مؤسسة أو مشروع في القطاع الخاص فإن أعدادهن قليلة جدا مقارنة بالرجال، وإن مؤسساتهن غير مسجلة وذلك بسبب الصعوبات التي تلاقي النساء عند تأسيس مشروع خاص بها، وبحسب الدراسة التي عملت على مسح المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر التي أجراها جهاز المركزي للإحصاء لعام 2021 فإن

النساء لازلن أقلية في المشاريع الخاصة وتبلغ نسبتهن (5.1%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، ٢٠٢١، ٥١).

رابعاً. ملامح التمكين التعليمي: إن التعليم هدف من أهداف التنمية المستدامة وحق تكفله الدولة لكل أفرادها وتكفل لهم حق محو الأمية، إذ إن التعليم له أهمية في وعي الشعوب وتطورها، فكان التعليم ولا زال في العراق الزامياً على الأطفال وللجنسين من عمر (6-11) ومجانياً لكل المراحل الدراسية بحسب القانون العراقي، ونجد بأن القانون أعطى الحق لأولياء الأمور بحرية تعليم الإناث بعد عمر 11 سنة أو عدمه, بالرغم من ذلك فإن هناك فجوات بين الجنسين في التعليم بكافة مراحله، وهناك تفاوت في التعليم بين نساء الريف والحضر، فبحسب المناطق والثقافات والعادات والتقاليد (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، ٢٠٢١، ٧)، ولقد أظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-6) لعام 2018، بأن معدل التحاق بالتعليم الابتدائي على مستوى العراق وصل إلى (91.6%) وإن نسبة تعليم الفتيات في الحضر (92.2%) وفي الريف أقل إذ تصل إلى (86.7%)، بينما بلغ صافي الالتحاق بالتعليم المتوسط في العراق ككل (57.5%)، وإن نسبة الإناث في التعليم المتوسط في الحضر هي (65.2%) بينما في الريف النسبة منخفضة وتصل إلى (42.4)، أما صافي الالتحاق بالتعليم الإعدادي في العراق هي (34.0%)، وإن النسبة لإناث الحضر هي (41.2%) أما في الريف (26.2%). ولقد أظهرت بيانات: مسح رصد وتقييم الفقر في العراق لسنة 2018/2017 نتائج تفصيلية عن تعليم الإناث في كل المناطق وكل المراحل الدراسية كما مبين في الجدول رقم (٢):

الجدول (٢): التحصيل العلمي للنساء بعمر 10 سنوات فأكثر حسب البيئة لسنة 2017-2018

التفاصيل	أُمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم (معهد)	بكالوريوس واعلى
الحضر	14.7	19.4	32.2	14.4	7.6	4.6	7.0
الريف	27.3	29.8	29.3	7.9	2.8	1.2	1.8
الإجمالي	17.9	22.0	31.4	12.8	6.4	3.7	5.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، واقع المرأة الريفية في العراق، ٢٠١٩، ص١٣.

ونلاحظ من البيانات السابقة مدى التفاوت الكبير في التعليم بين الريف والحضر ومدى العقبات التي تواجه العراق لتغيير الواقع التعليمي للمرأة، لما له تأثير على جميع مجالات الحياة، فنجد أن التعليم يعد حل من حلول الزواج المبكر لدى الفتيات الصغيرات (زواج القاصرات)، وهي ظاهرة منتشرة في العراق ومن أسبابه العادات والتقاليد الموروثة، الحالة المادية لأسرة الطفلة والفقر، فقدان الأمن والاستقرار، فبحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6) لعام 2018، أن نسبة زواج الفتيات بعمر أقل من (18) سنة (24.8%) في العراق ككل، ونسبته في الحضر (28.0%) أما في الريف (27.6%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، ٢٠٢١: ١٧-١٩).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً. توصيف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

١. **توزيع الدخل (Gini index):** وهو المتغير التابع للدراسة والمتمثل بمعامل جيني(GINI) بالرغم من التحفظ في استخدامه كممثل لتوزيع الدخل إلا أنه هو المتغير الوحيد المتوفر لقياس توزيع الدخل في العراق حيث تعذر الحصول على الشرائح الدخلية من موقع (البنك الدولي)، ويعد معامل جيني مقياس عكسي لتوزيع الدخل أي كلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما ساء توزيع الدخل وزاد التفاوت في المجتمع واذا انخفضت قيمته يعني ذلك تحسن في توزيع الدخل بين الفئات الدخلية المختلفة للمجتمع أو للدول.

٢. **التمكين الاقتصادي للمرأة Women Economic Empowerment (ECEMP):** وهو المتغير المستقل الأول والمتمثل بقسمة نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة للفئة العمرية (١٥-٦٥) سنة على نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة للفئة العمرية (15-65) سنة.

٣. **التمكين التعليمي للمرأة Women Education Empowerment (EDEMP)**: وهو المتغير المستقل الثاني وسنعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة التي أكملتها أنثى / ذكر / إجمالي عدد السكان (25 سنة فأكثر).

٤. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita (GDPP):** المتغير المستقل الثالث المعادل بالقوة الشرائية لعام 2017، يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PPP) بمستوى التنمية الاقتصادية، وان النمو الاقتصادي المتمثل بمتوسط الدخل هو أحد العوامل المهمة المحددة لتوزيع الدخل، حيث يسهم النمو الاقتصادي في تحسين توزيع الدخل إذا صبت التنمية في صالح الفئات الفقيرة من خلال توسيع الوظائف. ولكن هذا التأثير قد يكون عكسيا إذا لم تسهم في صالح الفقراء وزادت فوائد الاغنياء..

٥. **مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $GDP\ per\ capita\ (GDPP)^2$:** المتغير المستقل الرابع ولقد تم استخدامه لمراعاة إمكانية تغيير تأثير التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل مع استمرار التنمية الاقتصادية (فرضية كوزنتس)، تأثير متوسط الدخل على توزيع الدخل قد لا يكون خطيا حسب رأي كوزنتس، فالنمو الاقتصادي يؤدي في مراحله الأولى إلى أحداث تفاوت أكبر في توزيع الدخل ولكن مع استمرار التنمية وفي مراحلها المتقدمة تنعكس فوائد التنمية لتصب في صالح الفقراء من خلال. (Todaro & Smith, 2012: 235-236).

ثانياً. أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على معامل جيني لتفاوت الدخل: يعرض الجدول رقم (٣) تطور كلاً من مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة ومؤشر التمكين التعليمي للمرأة ومعامل جيني للتفاوت في الدخل في العراق خلال المدة (1995-2020)، كما يعرض الشكل رقم (١) تطور مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة ومعامل جيني للتفاوت في الدخل.

الجدول (٣): مؤشرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل في العراق خلال المدة (1995-2020)

السنوات	معامل جيني GINI	التمكين الاقتصادي للمرأة ECEMP	التمكين التعليمي للمرأة EDEMP
1995	0.47	0.113491	4.2
1996	0.49	0.114635	4.3

السنوات	معامل جيني GINI	التمكين الاقتصادي للمرأة ECEMP	التمكين التعليمي للمرأة EDEMP
1997	0.51	0.116051	4.5
1998	0.54	0.120751	4.7
1999	0.55	0.125769	4.9
2000	0.57	0.130854	5.0
2001	0.58	0.136252	5.2
2002	0.59	0.141746	5.4
2003	0.35	0.147473	5.5
2004	0.41	0.153272	5.7
2005	0.42	0.159453	5.8
2006	0.38	0.165873	5.9
2007	0.31	0.172721	6.1
2008	0.31	0.171254	6.2
2009	0.32	0.169902	6.3
2010	0.32	0.168551	6.4
2011	0.31	0.167132	6.6
2012	0.29	0.166135	6.6
2013	0.27	0.175635	6.6
2014	0.25	0.185986	6.6
2015	0.23	0.193371	6.6
2016	0.24	0.201610	6.7
2017	0.27	0.154431	6.8
2018	0.29	0.155411	6.5
2019	0.31	0.157195	6.4
2020	0.31	0.190524	6.5

المصادر:

١. قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي https://data.worldbank.org/
٢. منظمة عالمنا في البيانات https://ourworldindata.org/
٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعات إحصائية متفرقة، والسنوات اللاحقة لسنة 2014 فهي مقدرة من قبل الباحثة

حيث يتبين من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (١) أن مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق قد شهد تزايداً مستمراً خلال المدة (1995-2016)، ثم أخذ المؤشر بالتراجع الطفيف خلال عام (2017) ليعود بعد ذلك للارتفاع من عام (2018). وقد صاحب الزيادة في مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة التراجع الكبير في معامل جيني للتفاوت في الدخل طيلة مدة الدراسة، مما يشير إلى أن هناك تحسن في توزيع الدخل، وقد بلغت أدنى قيمة لمؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق خلال مدة الدراسة (0.1135) عام (1995)، بينما بلغت أكبر قيمة للمؤشر (0.2016) وذلك عام (2016). بلغ متوسط مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق خلال مدة الدراسة

(0.156) بانحراف معياري (0.0251) ليشير بذلك إلى التقارب في قيمة مؤشر التمكين الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

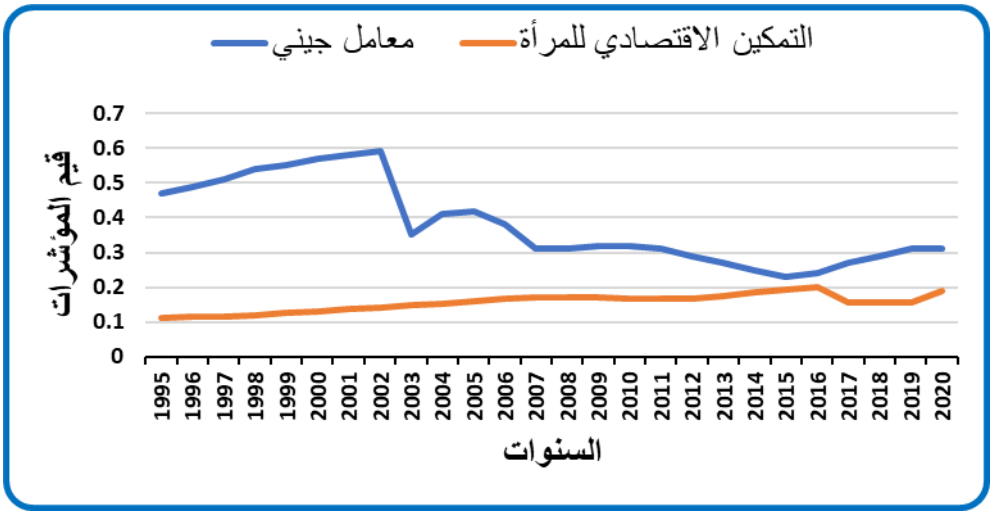

الشكل (١): العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل في العراق خلال المدة (1995-2020)

الشكل من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الدراسة

الجدول (٤): المقاييس الإحصائية الوصفية لمؤشرات التمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل للعراق خلال المدة (1995-2020)

Indicators	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GINI	25	0.2300	0.5900	0.3768	0.1187
ECEMP	26	0.1135	0.2016	0.1560	0.0251
EDEMP	26	4.2000	6.8000	5.8462	0.8233

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

أما بالنسبة لمعامل جيني للتفاوت في الدخل، فقد بلغت أدنى قيمة له في العراق خلال مدة الدراسة (0.23) عام (2015)، بينما بلغت أكبر قيمة له (0.59) وذلك عام (2002). بلغ متوسط معامل جيني في العراق خلال مدة الدراسة (0.3768) بانحراف معياري (0.1187) ليشير بذلك إلى نوع من التباين في قيمة المعامل خلال مدة الدراسة.

أثر التمكين التعليمي للمرأة على معامل جيني لتفاوت الدخل: يتبين من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) أن مؤشر التمكين التعليمي للمرأة في العراق قد شهد تزايداً مستمراً خلال المدة (1995-2017)، ثم أخذ المؤشر بالتراجع الطفيف خلال العامين (2018) و(2019) ليعود بعد ذلك للارتفاع في عام (2020). وقد صاحب الزيادة في مؤشر التمكين التعليمي للمرأة التراجع الطفيف في معامل جيني للتفاوت في الدخل طيلة مدة الدراسة، مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية بين المؤشرين أي زيادة التمكين التعليمي للمرأة في العراق أدت إلى تراجع معامل جيني أي تحسن توزيع الدخل (أصبح أكثر عدالة) وبالتالي هذا يتطابق مع فرضية البحث القائلة بأن التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة سوف يحسن التفاوت في التوزيع الدخل. وبلغت أدنى قيمة لمؤشر

التمكين التعليمي للمرأة في العراق خلال مدة الدراسة (4.20 سنة) عام (1995)، بينما بلغت أكبر قيمة للمؤشر (6.80 سنة) وذلك عام (2017). بلغ متوسط مؤشر التمكين التعليمي للمرأة في العراق خلال مدة الدراسة (5.8642 سنة) بانحراف معياري (0.8233 سنة) ليشير بذلك إلى التباين في قيمة مؤشر التمكين التعليمي خلال مدة الدراسة.

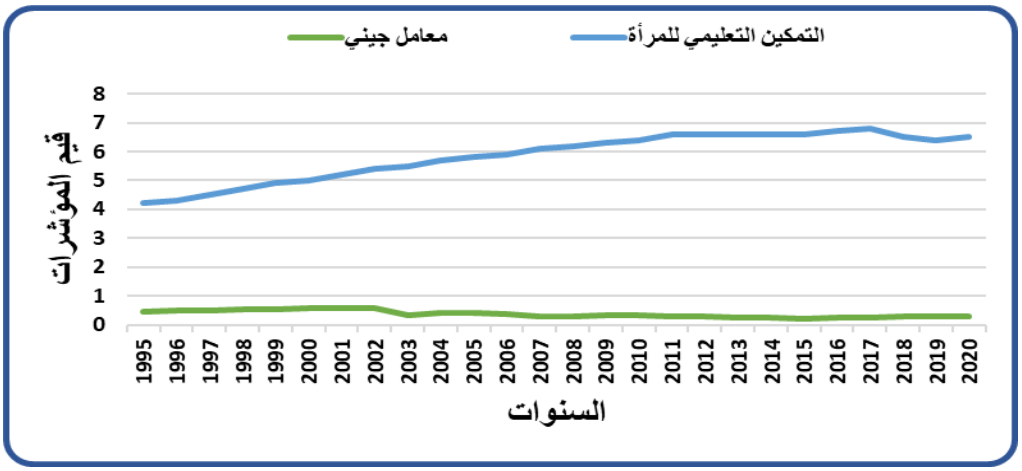

الشكل (٢): العلاقة بين التمكين التعليمي للمرأة ومعامل جيني لتفاوت الدخل في العراق خلال المدة (2020-1995)

الشكل من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الدراسة

تقدير النماذج القياسية: يعرض الجدول رقم (٥) نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقراريه أو سكون متغيرات الدراسة الخاصة بالعراق خلال المدة (2020-1995).

الجدول (٥): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة الخاصة بالعراق

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
$Gini_t$	-1.1724$^{n.s}$	-2.0857$^{n.s}$	-5.5490***	-5.5421***
	(0.669)	(0.527)	(0.000)	(0.001)
$ECEMP_t$	-1.4979$^{n.s}$	-2.4278$^{n.s}$	-4.0404***	-3.8842**
	(0.518)	(0.358)	(0.005)	(0.029)
$EDEMP_t$	-3.4985**	2.9433$^{n.s}$	-3.0044**	-8.3147***
	(0.017)	(1.000)	(0.049)	(0.000)
GDP_PPP_t	-2.4030$^{n.s}$	-2.5362$^{n.s}$	-4.7513***	-4.8989***
	(0.155)	(0.310)	(0.001)	(0.003)
$(GDP_PPP_t)^2$	-2.0944$^{n.s}$	-2.2198$^{n.s}$	-4.3847***	-4.4727***
	(0.248)	(0.459)	(0.002)	(0.008)

*** significant at 1% level
** significant at 5% level
* significant at 10% level
n.s not significant

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (5) أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة بالمستوى ولكنها أصبحت ساكنة عند الفرق الأول أي أن درجة تكامل كل منها هي الواحد I(1)، وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).

ثالثاً. تقدير أنموذج التمكين الاقتصادي:

أ. **اختبار التكامل المشترك:** لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين الاقتصادي للمرأة يتم استخدام اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول رقم (6). حيث نلاحظ من الجدول أن قيمة (F) البالغة (13.6326) وهي أكبر من الحد الأعلى للتكامل I(1) عند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين الاقتصادي (التمكين الاقتصادي للمرأة، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معادلاً بالقوة الشرائية، مربع متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وبيـــــن معامل جيني لتفاوت الدخل في الآجل الطويل.

الجدول (٦): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين الاقتصادي للعراق للمدة (1995-2020) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Sig. t**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	13.6326**	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
** significant at 1% level				

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة.

ب. **تقدير أنموذج (ARDL):** اعتماداً على طبيعة البيانات لتحديد أكبر رتبة ممكنة لأنموذج (ARDL)، فقد تم تقدير (250) نموذجاً، وأظهرت النتائج أن الأنموذج ARDL(1,4,3,4) بوجود الثابت يعطي أفضل النتائج، وتأكيداً على ذلك فإن هذا الأنموذج يحقق أقـــل قيمة لمعيار أكايكي للمعلومات (AIC) والبالغة (5.511-) من بين النماذج الأخرى.

❖ **تقدير معادلة الآجل الطويل:** يعرض الجدول رقم (٧) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,4,3,4) للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق في الأجل الطويل.

الجدول (٧): نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,4,3,4) للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: $\Delta(\text{Gini}_t)$
Selected Model: ARDL(1,4,3,4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$ECEMP_t$	-9.244623	1.560972	-5.92235**	0.001
GDP_PPP_t	0.000891	0.000285	3.12186*	0.020
$(GDP_PPP)_t^2$	-4.47E-08	1.34E-08	-3.34442*	0.015
C	-2.450341	1.221020	$-2.00680^{n.s}$	0.092
R-squared	0.90548	Mean dependent var.		0.35818
Adjusted R-squar.	0.89442	S.D. dependent var.		0.11404
S.E. of regression	0.014236	Akaike info criterion		-5.51078
Sum squared resid.	0.00122	Schwarz criterion		-4.71729
F-Stat.	89.442**	Hannan-Quinn criter.		-5.32386
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.51333
** significant at 1% level * significant at 5% level n.s not significant				

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتبين من نتائج الجدول رقم (7) أن معادلة الأجل الطويل للأنموذج هي:

$$\widehat{GINI}_t = -2.45034 - 9.24462ECEMP_t + 0.000891GDP_PPP_t - 4.47E\text{-}08(GDP_PPP_t)^2 \dots\dots\dots (1)$$

وبالنسبة لمدى استجابة لمعامل جيني لتفاوت الدخل للمتغيرات المستقلة في الآجل الطويل، فيلاحظ من الجدول رقم (٧) ما يأتي:

- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** تبين أن للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق تأثير معنوي سلبي على توزيع الدخل وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معامل جيني (تحسن توزيع الدخل) بمقدار (9.24462) وحدة. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع الدراسات الاقتصادية التي تشير إلى فرضية تأنيث الفقر في الدول النامية، وتنطبق صحة هذه الفرضية على العراق، حيث أن غالبية الشرائح الفقيرة في المجتمع العراقي تتركز في الأسر التي تعيلها الإناث ويأتي ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والحروب المتتالية التي أدت إلى جعل الكثير من الأسر تعيلهم المرأة (الأم، الأخت أو الابنة) لغياب الأب، الابن أو الأخ بسبب الموت أو الهجران أو بسبب الطلاق الذي زاد بشكل كبير في العشر سنوات الأخيرة، مما أدى إلى تفكك الأسر وبالتالي انتشار الفقر بشكل أكبر، ولهذا عند زيادة فرص مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنةً بالذكور فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في حصول المرأة على فرص للعمل ويؤدي ذلك إلى زيادة حصة الدخل للفقراء مقارنةً بالأغنياء، وبالتالي تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.
- **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** أظهرت النتائج أن لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق تأثيراً موجباً على توزيع الدخل وهذا التأثير ووجد معنوياً عند (5%)، فعند زيادة حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معامل جيني (سوء توزيع الدخل) بمقدار (0.00089%). وتوضح هذه النتيجة ضعف تأثير هذا المتغير في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، حيث يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي مؤشرا من مؤشرات النمو الاقتصادي في البلد، وان التأثير الضعيف لهذا المتغير على توزيع الدخل بسبب التغييرات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية. وإن حصيلة التنمية الاقتصادية غالباً ما قد تكون محابية للأغنياء ولا تصل إلى الفقراء بشكل فرص عمل ومداخيل إضافية، ولكن يستفاد منها الطبقة الغنية التي تمثل جزء صغير من المجتمع مقارنة بالفقراء.

❖ **مربع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** أظهرت النتائج أن لمربع متغير حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق تأثير معنوي سلبي ضعيف جداً يكاد لا يذكر على توزيع الدخل وعند مستوى معنوية (5%)، فعند زيادة مربع حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة فإن ذلك يؤدي إلى نقصان معامل جيني (تحسن توزيع الدخل) بمقدار (0.000000045%)، ويدل ذلك إلى أن المراحل المتقدمة من عملية التنمية، تغير تأثير المتغير على توزيع الدخل. أي وجود علاقة غير خطية تربط حصة الفرد من الدخل وتوزيع الدخل. حيث يزداد التفاوت في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، أما في المراحل المتقدمة لعملية التنمية فيتحسن توزيع الدخل، وذلك يعزز فرضية كوزنتس لعلاقة التنمية الاقتصادية بتوزيع الدخل، وإن العلاقة تأخذ شكل مقلوب حرف (U)، (تودارو، ٢٠٠٦: ٢٢٧-٢٢٩).

❖ يتمتع الأنموذج المقدر بقدرة تفسيرية جيدة بلغت (89%) فهذا يشير إلى أن ما نسبته (89%) من الاختلافات في معامل جيني للتفاوت في الدخل سببها مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومربع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن (11%) من الاختلافات في معامل جيني تعزى إلى المتغيرات العشوائية ومتغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج رقم (١).

ج. **الاختبارات التشخيصية للأنموذج:** يظهر الجدول رقم (٨) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي المقدر ARDL (1,4,3,4) والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أو أخطاء النموذج، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الأنموذج، واختبار عدم تجانس تباين البواقي.

الجدول (٨): نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي ARDL (1,4,3,4) للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.33935$^{n.s}$	0.844
Autocorrelation Breusch-Godfrey	F-Statistic	0.60975$^{n.s}$	0.587
	Chi-Square	5.14014$^{n.s}$	0.076
Heteroskedasticity ARCH	F-statistic	1.05486$^{n.s}$	0.317
	Chi-Square	1.10572$^{n.s}$	0.293
n.s not significant			

الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتبين من الجدول رقم (٨) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.844) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي وبالتالي قبول فرضية العدم وهذا تأكيد على أن البواقي المتولدة من الأنموذج القياسي المقدر ARDL (1,4,3,4) تتبع التوزيع الطبيعي. كما يوضح الجدول رقم (٨) أن بواقي أو أخطاء الأنموذج القياسي المقدر

ARDL (1,4,3,4) لا ترتبط مع بعضها استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي حيث كانت القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر من (5%)، فضلاً عن تجانس (ثبات) تباين البواقي من خلال اختباري ARCH اللذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%).

رابعا. تقدير أنموذج التمكين التعليمي:

أ. **اختبار التكامل المشترك:** لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين التعليمي للمرأة يتم استخدام اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول رقم (٩).

الجدول (٩): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين التعليمي للعراق للمدة (1995-2020) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Sig. t**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	87.5350**	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
** significant at 1% level				

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (٩) أن قيمة (F) البالغة (87.535) وهي أكبر من الحد الأعلى للتكامل I(1) عند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات أنموذج التمكين التعليمي (التمكين التعليمي للمرأة، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معادلاً بالقوة الشرائية، مربع متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وبين معامل جيني لتفاوت الدخل في الآجل الطويل.

ب. **تقدير أنموذج (ARDL):** اعتماداً على طبيعة البيانات لتحديد أكبر رتبة ممكنة لأنموذج (ARDL)، فقد تم تقدير (250) نموذجاً، وأظهرت النتائج أن الأنموذج ARDL(1,4,4,4) بوجود الثابت يعطي أفضل النتائج، وتأكيداً على ذلك فإن هذا الأنموذج يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي للمعلومات (AIC) والبالغة (5.511-) من بين النماذج الأخرى.

تقدير معادلة الآجل الطويل: يعرض الجدول رقم (١٠) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,4,4,4) للتمكين التعليمي للمرأة في العراق في الأجل الطويل.

الجدول (١٠): نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,4,4,4) للتمكين التعليمي للمرأة في العراق في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: $\Delta(\mathrm{Gini}_t)$
Selected Model: ARDL(1,4,4,4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$EDEMP_t$	-0.180552	0.010591	-17.0473**	0.000
GDP_PPP_t	0.000451	4.89E-05	9.22654**	0.000
$(GDP_PPP)_t^2$	-1.76E-08	2.38E-09	-7.41826**	0.000
C	-1.270001	0.243584	-5.21380**	0.003
R-squared	0.91946	Mean dependent var.		0.35818
Adjusted R-squar.	0.91776	S.D. dependent var.		0.11404
S.E. of regression	0.00539	Akaike info criterion		-7.54195
Sum squared resid.	0.00014	Schwarz criterion		-6.69887
F-Stat.	585.663**	Hannan-Quinn criter.		-7.34335
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.54692
**significant at 1% level				

الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتبين من نتائج الجدول رقم (١٠) أن معادلة الآجل الطويل للأنموذج هي:

$$\widehat{GINI}_t = -1.270 - 0.18055EDEMP_t + 0.000451GDP_PPP_t - 1.76E\text{-}08(GDP_PPP_t)^2 \dots\dots\dots (2)$$

وبالنسبة لمدى استجابة لمعامل جيني لتفاوت الدخل للمتغيرات المستقلة في الآجل الطويل، فيلاحظ من الجدول رقم (١٠) ما يأتي:

١. **التمكين التعليمي للمرأة:** تبين أن للتمكين التعليمي للمرأة في العراق تأثير معنوي سلبي على توزيع الدخل وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة بسنة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معامل جيني (تحسن توزيع الدخل) بمقدار (0.18055) وحدة. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة للإناث يعني ذلك وعي المرأة وثقافتها وممكن تأخير الزواج في سبيل الحصول على شهادتها وبذلك تقليل عدد سنوات الخصوبة لدى المرأة ويؤدي ذلك إلى قلة النمو السكاني، فضلا عن أن تعليم المرأة يزيد من إمكانية عملها وبالتالي تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وإن المرأة المتعلمة ترغب بجودة الحياة لأطفالها من الناحية الصحية والتعليمية والمادية لذلك تقلل من فكرة انجاب الكثير من الأطفال لمعرفتها بمدى المسؤولية التي ستقع على عاتقها، وغالبا ما ترفض الأم المتعلمة فكرة الزواج المبكر لبناتها لمعرفتها بالمخاطر المترتبة عليه، وبالتالي زيادة تعليم المرأة يؤدي إلى زيادة حصة دخل الفقراء في المجتمع العراقي.

٢. **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** أظهرت النتائج أن لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي معادل بالقوة الشرائية في العراق تأثير معنوي إيجابي على توزيع الدخل وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار (0.000451%). وتوضح هذه النتيجة ضعف تأثير هذا المتغير على توزيع الدخل.

٣. **مربع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** أظهرت النتائج أن لمربع متغير حصة الفرد الواحد

من الناتج المحلي الإجمالي معادل بالقوة الشرائية في العراق تأثير معنوي سلبي ضعيف جداً يكاد لا يذكر على توزيع الدخل وعند مستوى معنوية (1%)، فعند زيادة مربع حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة فإن ذلك يؤدي إلى نقصان معامل جيني بمقدار (0.000000018%). ويدل ذلك إلى أن المراحل المتقدمة من عملية التنمية، تغير تأثير المتغير على توزيع الدخل. أي وجود علاقة غير خطية تربط حصة الفرد من الدخل وتوزيع الدخل. حيث يزداد التفاوت في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، أما في المراحل المتقدمة لعملية التنمية فيتحسن توزيع الدخل، وذلك يعزز فرضية كوزنتس لعلاقة التنمية الاقتصادية بتوزيع الدخل، وإن العلاقة تأخذ شكل مقلوب حرف (U)، (تودارو، ٢٠٠٦: ٢٢٧-٢٢٩).

٤. يتمتع الأنموذج المقدر بقدرة تفسيرية جيدة بلغت (92%) فهذا يشير إلى أن ما نسبته (92%) من الاختلافات في معامل جيني للتفاوت في الدخل سببها مؤشر التمكين التعليمي للمرأة، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومربع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن (8%) من الاختلافات في معامل جيني تعزى إلى المتغيرات العشوائية ومتغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج رقم (٢).

ج. **الاختبارات التشخيصية للأنموذج:** يظهر الجدول رقم (١١) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,4,4,4) والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أو أخطاء النموذج، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الأنموذج، واختبار عدم تجانس تباين البواقي.

الجدول رقم (١١): نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي ARDL(1,4,4,4) للتمكين التعليمي للمرأة في العراق

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera	Jarque-Bera	$1.7152^{n.s}$	0.424
Autocorrelation Breusch-Godfrey	F-Statistic	$0.53015^{n.s}$	0.635
	Chi-Square	$5.74506^{n.s}$	0.057
Heteroskedasticity ARCH	F-statistic	$0.00107^{n.s}$	0.974
	Chi-Square	$0.00118^{n.s}$	0.973
n.s not significant			

الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتبين من الجدول رقم (١١) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.424) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي وبالتالي قبول فرضية العدم وهذا تأكيد على أن البواقي المتولدة من الأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,4,4,4) تتبع التوزيع الطبيعي. كما يوضح الجدول رقم (١١) أن بواقي أو أخطاء الأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,4,4,4) لا ترتبط مع بعضها استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي حيث كانت القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر من (5%)، فضلاً عن تجانس (ثبات) تباين البواقي من خلال اختباري ARCH اللذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 620-640
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.33

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. إن النتائج التي تم التوصل إليها تثبت فرضية البحث بوجود تأثير مهم للتمكين الاقتصادي والتمكين التعليمي للمرأة على تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

٢. شهد كل من مؤشري التمكين الاقتصادي والتمكين التعليمي للمرأة في العراق تزايداً مستمراً خلال مدة الدراسة، وقد صاحب هذه التراجع الكبير في معامل جيني للتفاوت في الدخل طيلة مدة الدراسة، حيث إن الاقتصاد العراقي غير متنوع ويعتمد بشكل شبه كلي على واردات النفط، وإن النمو الاقتصادي في العراق يعتمد على دورات الرواج والكساد التي تشهدها أسواق النفط وبالتالي فإن زيادة أسعار النفط ستؤدي إلى زيادة واردات النفط وبالتالي ضبط الموازنة العامة والتي تضم في أقسامها التوظيف الحكومي فضلا عن تحسين البنى التحتية للبلد كالتعليم والصحة، لذلك أن زيادة واردات النفط تعمل على زيادة التوظيف الحكومي للجنسين وبالتالي زيادة دخول الأفراد وبهذا سوف يتحسن توزيع الدخل ويقل التفاوت.

٣. إن للتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق تأثير معنوي سلبي على توزيع الدخل فعند زيادة نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة يؤدي ذلك إلى تراجع معامل جيني (تحسن توزيع الدخل). وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع الدراسات الاقتصادية التي تشير إلى فرضية تأنيث الفقر في الدول النامية، وتنطبق صحة هذه الفرضية على العراق، حيث إن غالبية الشرائح الفقيرة في المجتمع العراقي تتركز في الأسر التي تعيلها الإناث ويأتي ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والحروب المتتالية، ولهذا عند زيادة فرص مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنةً بالذكور فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في حصول المرأة على فرص للعمل ويؤدي ذلك إلى زيادة حصة الدخل للفقراء مقارنةً بالأغنياء، وبالتالي تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

٤. للتمكين التعليمي للمرأة في العراق تأثير معنوي سلبي على توزيع الدخل، فعند زيادة عدد سنوات الدراسة للأنثى فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معامل جيني (تحسن توزيع الدخل) وبالتالي نقصان التفاوت في الدخل. حيث إن زيادة عدد سنوات الدراسة للإناث يعني ذلك وعي المرأة وثقافتها وممكن تأخير الزواج في سبيل الحصول على شهادتها وبذلك تقليل عدد سنوات الخصوبة لدى المرأة ويؤدي ذلك إلى قلة النمو السكاني من جهة، ومن جهة أخرى

٥. إن لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (GDPP) تأثيراً معنوياً موجباً على توزيع الدخل، فعند زيادة حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي ذلك إلى زيادة معامل جيني (سوء توزيع الدخل)، إذ إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدٍ ما، وإن عملية التنمية الاقتصادية في المراحل الأولى يصاحبها تغييرات هيكلية تؤدي عادةً الى سوء توزيع الدخل.

٦. مربع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP)2 له تأثير معنوي سالب على توزيع الدخل، بمعنى أن زيادة هذا المتغير يؤدي الى انخفاض معامل جيني (تحسن توزيع الدخل)، إن المراحل المتقدمة من عملية التنمية الاقتصادية، تُغير تأثير المتغير على توزيع الدخل. أي وجود علاقة غير خطية تربط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل. حيث يزداد التفاوت في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية، أما في المراحل المتقدمة لعملية التنمية فيتحسن

توزيع الدخل، وذلك يعزز فرضية كوزنتس لعلاقة التنمية الاقتصادية بتوزيع الدخل، وان العلاقة تأخذ شكل مقلوب حرف (U).

ثانياً. التوصيات:

١. وفي العراق تحديث الاجراءات والقرارات والتشريعات وبيئة العمل غير الصديقة للنساء وخاصه في قطاع الخاص، فهناك فرص عمل كثيره خارج إطار القطاع الحكومي ولكن لا توجد وسائل متاحه للوصول النساء إليها مما يستوجب تغيير نظرة المجتمع حول العمل غير الحكومي وضرورة تعليم الخريجات الشابات الخبرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل التي تكفل نجاح المشاريع الخاصة.

٢. تشجيع الصناعات المنزلية الصغيرة حسب خصوصية كل محافظة وتوفير حاضنات عمل لدعم تسويق المنتجات واستدامة المشاريع واكساب المرأة الدخل اللازم لرفع مستوى معيشة العائلة اقتصادياً واجتماعياً.

٣. التدريب على العمل الالكتروني من خلال استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة في تسويق المنتجات وتطوير العمل وفق اليات التسويق الالكتروني.

٤. العمل بفكرة الموازنات التمكينية العامة، وهي موازنات تركز على وضع برامج تعليمية حديثة كالتدريب والتسويق الالكتروني ودراسة الشبكات وغيرها من فرص الربح التي ممكن ان تستفاد منها المرأة بدون الخروج من المنزل وبالتالي خلق فرص اقتصادية آمنة ومربحة بالوقت نفسه.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. احمد خضير حسين، (٢٠٢١)، واقع المرأة في بيئة العمل: التحديات والفرص. مركز البيان للدراسات والتخطيط، ١٣.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، ٢٠٢٠

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل، ٢٠٢١.

٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية، واقع المرأة الريفية في العراق، ٢٠١٩.

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعات إحصائية متفرقة، والسنوات اللاحقة لسنة ٢٠١٤ فهي مقدرة من قبل الباحثة

٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١٨.

٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة: العراق انتصار إرادة وطن، ٢٠١٩.

٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، قسم تمكين المرأة، دائرة التنمية البشرية، بغداد، أوضاع النساء في العراق وأجندة التنمية المستدامة، ٢٠٢٠.

٩. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، قسم تمكين المرأة، دائرة التنمية البشرية، بغداد، أوضاع النساء في العراق وأجندة التنمية المستدامة، ٢٠٢٠.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Average total years of schooling for adult population. (2022, March 7). Retrieved from Our World in Data: https://ourworldindata.org/grapher/mean-years-of-schooling-long-run?tab=table
2. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2012). Economic Developement. In Pearson. Pearson UK. http://eco.eco.basu.ac.ir/BasuContentFiles/57/57304a77-1269-4081-bd5b-4c66b84b06a4.pdf
3. World Bank Data. (2021, November). Retrieved from World Bank Data Web site: https://data.worldbank.org/
4. World Economic Forum, (2018), Global Gender Gap Report. Geneva/ Switzerland: The World Economic Forum.
5. World Economic Forum, (2020), Global Gender Gap Report. Geneva/ Switzerland: The World Economic Forum. Retrieved from http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2020/dataexplorer
6. World Economic Forum, (2021), Global Gender Gap Report. Geneva/ Switzerland: the World Economic Forum.
7. World Economic Forum, (2022, July 13), Global Gender Gap Report. Retrieved from World Economic Forum: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf.
8. World Economic Forum, (2022, July 13), Global Gender Gap Report. Retrieved from World Economic Forum: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf